

٣. يحق للطرف الأول اللجوء للجهات القضائية للمطالبة بحقه في حال لم يتلزم الطرف الثاني بسداد مبلغ الأتعاب المتفق عليه في هذا العقد ويتحمل الطرف الثاني كافة أتعاب المحامي والرسوم الحكومية، وبعد توقيع الطرف الثاني على هذا العقد يقرره منه بحق الطرف الأول في الأتعاب المبينة في البند ثالثاً وهمية النسخة المضافة ١٥٪.

٤. أي نزاع ينشأ بين الطرفين بشأن هذا العقد يتم حلّه ودياً بين الطرفين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغ الطرف الآخر بموضوع النزاع عبر البريد الالكتروني او جهة الاتصال المعينة في صدر هذا العقد، وفي حال عدم حل الخلاف ودياً فيكون الفصل فيه عن طريق الجهات القضائية بمدينة الرياض ..

٥. تعاهد الطرفان في هذا العقد بعهد الله ومبناه على الوفاء بما اتفقا عليه والتزمما بقول المولى عز وجل (بِأَنَّهَا الَّذِينَ آتُوكُمْ أَوْفُوا بِالْمُؤْمِنِينَ) كما وافق الطرفان على كل ما ورد في هذا العقد وهو ما يكامل الأهلية المعتبرة شرعاً والمنافية للحال.

٦. حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بها وتم التوقيع عليها من قبل الطرفين وهما بكامل الأهلية الشرعية بدون غبن أو جهة.

والله خير الشاهدين

الهدف الثاني

حسن بن راضي بن علي الجاسم

العنوان الأول

مكتب إنجاز الأموال للعقارات

二〇一〇

النواب:



٦. يلتزم الطرف الأول تجاه الطرف الثاني بأن يبذل كافة مساعداته وجهوده والخبرة المتوافرة لديه من أجل متابعة إجراءات التمويل المناسب للطرف الثاني حسب حالته الائتمانية.

خامساً: التزامات الطرف الثاني:

١. يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بكافة البيانات والمعلومات والأوراق والمستندات المطلوبة الصحيحة والتي من شأنها حصوله على التمويل ويلتزم بعدم إخفاء أي معلومات يعلمها من شأنها إيقاف المعاملة، مثل وجود التزامات في سمة وأو إيقاف خدمات، أو مشاكل على العقار.
٢. يتهدى الطرف الثاني بأن يفصح عن أي محاولة طلب تمويل سابقة لدى أي جهة تمويلية أخرى ولم يتم لأي سبب كان، وفي حال تبين إخفاء الطرف الثاني أي من المعلومات المذكورة فيكون مبلغ الأتعاب المنتفق عليه في هذا العقد حقاً للطرف الأول ويحق للطرف الأول صرف المستند من دون الرجوع للطرف الثاني في حال تبين له مخالفته الطرف الثاني لهذا البند.
٣. يلتزم الطرف الثاني بصحة وصلاحية جميع المستندات المقدمة لطلب التمويل وفي حال اتضاح غير ذلك يتحمل الطرف الثاني كافة المسائلة القانونية وأو الجنائية وأو يتحمل الطرف الأول أي مسألة قانونية وأو جنائية مستقبلاً حال ذلك.
٤. يحرر الطرف الثاني سند لأمر إلكتروني غير منصنة نافذ بمبلغ الأتعاب المنتفق عليها فور توقيع هذا العقد، وبعد قيام الطرف الثاني بسداد كامل مبلغ الأتعاب ومبلغ ضريبة القيمة المضافة ١٥٪، يقوم الطرف الأول بإغلاق المستند الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني.
٥. يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة أتعاب وتكليف أي قضية أو منازعة تنشأ بسبب عدم إلتزام الطرف الثاني بهذا العقد، أو في حال عدم سداده للأتعاب المنتفق عليها في هذا العقد بعد توقيعه للعقد النهائي مع الجهة الممولة.
٦. يلتزم الطرف الثاني بأن يدفع للطرف الأول فوراً دون تأخير كامل مبلغ الأتعاب المحدد في البند ثالثاً وكذلك مبلغ ضريبة القيمة المضافة ١٥٪ في حال فسخ الطرف الثاني للعقد أو تبين عدم رغبته في الاستمرار باتمام طلب التمويل بعد توقيعه لهذا العقد أو مماطلته في تزويد الطرف الأول بالمستندات اللازمة أو محاولته تعطيل الطرف الأول عن إتمام إجراءات التمويل، ويدفع الطرف الثاني المبلغ دون تردد وأو مماطلة وأو اعتراض.
٧. في حالة عدم إتمام المعاملة لسبب لا يعود للطرف الثاني، وليس للطرف الثاني علاقة به، فإنه في هذه الحالة يدفع الطرف الثاني للطرف الأول رسوم إدارية مقدارها (١٠٠٠٠) ألف ريال سعودي مقابل الأعمال الإدارية التي قام بها الطرف الأول، وبعد سداد الطرف الثاني للرسوم الإدارية يقوم الطرف الأول بالغاء المستند الإلكتروني وإلغاء هذا العقد من الطرفين.

سادساً: أحكام عامة:

١. يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول ليس جهة تمويل وأن خدماته تنتهي فور إتمام عملية التمويل وإصدار الموافقة النهائية للتمويل من الجهة الممولة، وأن العلاقة بعد ذلك بين الطرف الثاني والجهة الممولة يحكمها العقد الموقع بينهما ولا علاقة للطرف الأول بهما ولا مسؤولية عليه، ولا يحق للطرف الثاني أو جهة التمويل الرجوع على الطرف الأول بثبيء مستقبلاً.
٢. يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول لا يتحمل أي مسألة قانونية وأو جنائية في حال تعرّض الطرف الثاني وأو تحليمه وأو عدم قدرته على دفع الأقساط المطلوبة لصالح الجهة الممولة بعد استلام مبلغ التمويل مهما كانت الأسباب ويتتحمل الطرف الثاني كافة المسائلة القانونية وأو الجنائية مستقبلاً حال ذلك.



بيان التحفيظ

"عقد أتعاب متابعة واتمام إجراءات تمويل"

عن رقم: (٩٥٢٧٢٣)

انه في يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٨/٣/١٤٤٦ هـ الموافق ٢٠٢١ / ١ / ١٠، تم بعون الله تعالى وتوقيعه الاتفاق بين كل من:

١. مكتب إنجاز الأملك للعقارات، سجل تجاري رقم: (١٠٠٣٨٢٣٧)، ويمثله في التوقيع على هذا العقد: السيد / مفرح بن سعد بن سند العنزي ، سعودي الجنسية هوية وطنية رقم (١٠١٣٩٧٧٩٦٠) عنوانه: الرياض، جوال رقم (٠٥٣٠٢٢٢٢٨٢)، البريد الإلكتروني: EnjazAlAmlak.C@gmail.com . ويشار إليه فيما بعد بالطرف الأول.
٢. السيد / حسين بن واطي بن علي الجاسم سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (١٠٧٢٢١١٧٦٤) عنوانه الأحساء جوال رقم (٠٥٦٨٢٦٤٤١)، ويشار إليه فيما بعد بالطرف الثاني.

التمهيد

وحيث أن الطرف الأول يمتلك مهنة الوساطة التمويلية وذلك عن طريق أحد البنوك، أو إحدى جهات التمويل، وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وأنظمية المملكة العربية السعودية، وحيث أن الطرف الثاني يرغب بشراء عقار عن طريق إحدى الجهات التمويلية، ويرغب بإسناد مهمة البحث عن التمويل المناسب له للطرف الأول، وعليه فقد التقت إرادة الطرفين على أن يقوم الطرف الأول بالبحث عن التمويل وفق الاشتراطات المنصوص عليها في هذا العقد، وذلك مقابل عمولة يدفعها الطرف الثاني للطرف الأول، لذا فقد انفق الطرفان وهما بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً لإبرام هذا العقد.

أولاً: يعتبر التمهيد المذكور أعلاه جزء لا يتجزأ من هذا العقد ويقرأ ويفسر معه.

ثانياً: موضوع العقد:

يقوم الطرف الأول بتمثيل الطرف الثاني والقيام نيابة عنه لدى الغير في متابعة إجراءات الحصول على التمويل المطلوب من أحد الجهات الممولة مقابل مبلغ يستحقه الطرف الأول من مبلغ التمويل بناءً على الأوراق والمستندات التي قدمها الطرف الثاني للحصول على تمويل من الجهات الممولة في المملكة العربية السعودية بمبلغ قدره (٣٦٠,٠٠٠) ثلاثة وستون ألفاً ريال سعودي قابلًا للتزايدة أو النقص حسب موافقة الجهة الممولة.

ثالثاً: أتعاب الطرف الأول:

يدفع الطرف الثاني للطرف الأول عند إصدار عقود التمويل من الجهة الممولة التمويل من دون تأخير أتعاب قدرها (٤٠,٠٠٠) أربعون ألفاً ريال سعودي غير شاملة ضريبة القيمة المضافة ١٥٪.

رابعاً: التزامات الطرف الأول:

١. يقوم الطرف الأول بمقاضاة البنك أو الجهة التمويلية، والاتفاق معه على تمويل الطرف الثاني وإجراء ما يلزم لأخذ موافقة البنك أو إحدى الجهات التمويلية على إتمام تمويل البنك أو الجهة التمويلية لصالح الطرف الثاني وفق المستندات والقدرة المالية المقدمة من الطرف الثاني.

